الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/593
13 December 1999

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٥ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد حسام الدين آلا (الجمهورية العربية السورية)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بناء على توصية المكتب، أن تُدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ١١ و ١٢ و ١٥ و ٤٨ المعقودة في ١٢ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ويرد تقرير عن نظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/54/SR.11 و 12 و 15 و 48). ويوجه الاهتمام أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٣ إلى ٨، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/54/SR.3-8).

٣ - وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية للنظر في البند:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/54/316)؛

(ب) رسالة مؤرخة ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة يحيل فيها نص برنامج لاهاي من أجل السلام والعدل في القرن الحادي والعشرين، الذي اعتمده مؤتمر النداء من أجل السلام، المعقود في لاهاي في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ (A/54/98)؛

(ج) رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (A/54/469-S/1999/1063)؛

(د) رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة، يحيلون فيها نص إعلان موسكو لرؤساء الدول الأطراف في معاهدة الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية الموحدة، الموقَّع في موسكو في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (A/54/535).

٤ - وفي الجلسة ١١، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى نائب مدير شُعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ببيان استهلالي (انظر A/C.2/54/SR.11).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/54/L.3 و A/C.2/54/L.69

٥ - في الجلسة ١٥، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثل غيانا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر" (A/C.2/54/L.3)، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراريها ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٣/١٩٨ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وسائر قراراتها المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

"وإذ تشير أيضا إلى إعلانات وبرامج عمل المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

"وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

"وإذ تعرب عن قلقها العميق لما تتعرض له جهود تخفيف الفقر على الصعيد العالمي، وخاصة في البلدان النامية، من معوقات خطيرة ناجمة عن تباطؤ الاقتصاد العالمي، والآثار السلبية للعولمة والأزمات المالية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية،

"وإذ تعرب عن قلقها البالغ أيضا من أن مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد، وأن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية الكبيرة والأشد تأثرا من بينهم،

"وإذ تعرب عن انشغالها إزاء تزايد التفاوتات الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها، ولما لذلك من أثر سلبي على الجهود الوطنية والدولية للقضاء على الفقر،

"وإذ تسلم بأن مجمل الآثار التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية والنزاعات والفقر المزمن والأمراض وخاصة الملاريا ووباء نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقلة التعليم السليم، تنال من الإمكانات الاقتصادية والجهود المبذولة للقضاء على الفقر في معظم البلدان المتأثرة به بشدة، وخاصة في أفريقيا،

"وإذ تسلم أيضا بما تمثله العولمة من تحديات ومخاطر جسيمة، ولا سيما للبلدان النامية، في وقت تكثف فيه جهودها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوجه فيه سياساتها الوطنية نحو بلوغ هدف القضاء على الفقر،

"وإذ تسلم كذلك بأن تحقيق التنمية الاجتماعية، ولئن كان مسؤولية تقع على عاتق الدول، فإن على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر،

"وإذ تشدد على ضرورة زيادة تعزيز جهود المنظمات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كل في نطاق اختصاصه، من أجل تنفيذ التدابير والإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر، فضلا عن تعزيز جهود المجتمع المدني شاملة جهود المنظمات غير الحكومية في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

"وإذ تعرب عن تقديرها للبلدان المتقدمة النمو التي حققت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة،

"وإذ تلاحظ مع التقدير مبادرة كولون، والقرار الذي اتخذته مؤسسات بريتون وودز بإعطاء القضاء على الفقر الأولوية في برامجها ومشورتها المتعلقة بالسياسة، وما أدخل من تعزيز على المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل التوصل إلى تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقا لديون هذه البلدان،

"١ - تكرر التأكيد على أن الغاية الرئيسية التي يرمي إليها عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هي بلوغ هدف القضاء على الفقر المدقع، وتخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ اجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي؛

"٢ - تكرر التأكيد أيضا على الدعوة إلى تعزيز الجهود المبذولة على جميع الصعد لتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذا كاملا وفعالا، وتدعو في هذا السياق إلى اتخاذ اجراءات محددة من أجل تحقيق نتائج سنوية ملموسة سعيا إلى بلوغ أهداف العقد في أقرب وقت ممكن؛

"٣ - تؤكد أهمية التصدي للأسباب الجذرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وتشدد، في هذا السياق، على الدور الأساسي للنمو الاقتصادي القوي والمطرد الذي يساعد الفقراء، ويوسع نطاق الفرص الإنتاجية والعمالة بقدر كبير، ويحقق زيادات في الدخل ويعزز توزيعه العادل من أجل القضاء على الفقر؛

"٤ - تدعو جميع الحكومات إلى الأخذ حسبما تراه مناسبا، بالتوصيات المقدمة من الأمين العام بشأن الإجراءات والمبادرات المتعلقة بالقضاء على الفقر بحلول الألفية الجديدة، وذلك عند تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتخفيف حدة الفقر، واستكشاف السياسات الأنسب لظروفها الوطنية ليحقق تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه أقصى جدوى ممكنة؛

"٥ - تحث على بذل جهود دولية مكثفة لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مساعدة لتيسير إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي، وتحسين وصولها إلى الأسواق، وتيسير تدفق الموارد المالية، ووضع آليات مبتكرة لتخفيف دين البلدان النامية، حتى يتسنى لها جني فوائد العولمة على قدم المساواة وتلافي آثارها السلبية فضلا عن تجنب التهميش؛

"٦ - تدعو جميع البلدان إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية، بما في ذلك وضع أهداف محددة زمنيا لتخفيف حدة الفقر؛

"٧ - تؤكد من جديد أن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين بطريقة فعلية وواضحة في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي هو عنصر أساسي للاستراتيجية الناجحة للقضاء على الفقر؛

"٨ - تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى تحقيق الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، والقيام، في حدود ذلك الهدف، بتخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

"٩ - تدعو أيضا البلدان المتقدمة النمو إلى تيسير نقل التكنولوجيا والوصول إلى المعارف بشروط تفضيلية وتساهلية بغية تمكين البلدان النامية من الاستفادة من ظاهرة العولمة التي تؤثر فيها التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

"١٠ - تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تعزز استخدام الائتمانات الصغيرة وتطويرها بفعالية، وتدعو المجتمع الدولي، ولا سيما مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية إلى دعم آليات التمويل الصغير النطاق الأخرى وزيادة تطويرها؛

"١١ - ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإعطاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنسيق في هذا الصدد، وتشجع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك الشركاء الإنمائيين الآخرين على مواصلة دعم الدول الأعضاء بوسائل شتى منها إجراءات الدعوة بغية كسب التأييد السياسي داخل البلدان المانحة لتحقيق أهداف العقد؛

"١٢ - تدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تقدم التمويل المطلوب لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى القيام بذلك بغية الإسهام في تحقيق تخفيف الفقر بشكل مستدام في تلك البلدان؛

"١٣ - تشجع المنظمات الدولية ذات الصلة على دراسة سبل ووسائل مساعدة العدد المتنامي من البلدان النامية المتوسطة الدخل في التصدي لمستويات الفقر المتزايدة الناتجة عما تواجهه حاليا من صعوبات في خدمة دينها الخارجي، والتي تعرقل جهودها لمكافحة الفقر بفعالية؛

"١٤ - تقرر التشجيع على أن تتم، في جميع المنتديات الحكومية الدولية، دراسة سبل ووسائل إدراج أهداف تخفيف حدة الفقر في سياق الشواغل الإنمائية للبلدان النامية ضمن المناقشات الجارية بشأن هيكل التنمية المالية الدولية؛

"١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في دورتها الخامسة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات والأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، يتضمن دراسة شاملة لأثر العولمة والترابط على القضاء على الفقر، وتوصيات بالإجراءات والتدابير الممكن اتخاذها للقضاء على الفقر في عملية العولمة، وكذلك عن تنفيذ هذا القرار؛

"١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون 'تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)'."

٦ - وفي الجلسة ٤٨، المعقودة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر، قدم نائب رئيس اللجنة، داوول ماتوتيه (بيرو) مشروع قرار معنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر" (A/C.2/54/L.69)، وقد قدمه بناء على مشاورات غير رسمية حول مشروع القرار A/C.2/54/L.3.

٧ - وفي معرض تقديمه لمشروع القرار، قام نائب الرئيس بتنقيحه شفويا على النحو التالي:

(أ) في الفقرة ١٣ من المنطوق، استعيض عن عبارة "الإنتاج والعمالة الذاتية" بعبارة "العمالة الذاتية المنتجة"؛

(ب) في الفقرة ١٩ من المنطوق، استعيض عن عبارة "غيرها من البلدان المدينة المتوسطة الدخل المثقلة بالديون" بعبارة "غيرها من البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون"؛ وفي الفقرة نفسها، استعيض عن عبارة "القيود الشديدة المتعلقة بالسيولة" بعبارة "بقيود أشد متعلقة بالسيولة".

٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/54/L.69 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٠).

٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/54/L.69، فقد سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/54/L.3 المشروع.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ و ٥٣/١٩٨ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وسائر قراراتها المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلانات وبرامج عمل المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)[١]،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ من أن مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد، وأن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية الكبيرة والأشد تأثرا من بينهم،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ أيضا لما تتعرض له جهود تخفيف حدة الفقر من معوقات خطيرة ناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان النامية، نتيجة جملة أمور، وبالخصوص الأزمة المالية لعامي ١٩٩٧ ١٩٩٨ وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وإذ تلاحظ أنه في الوقت الذي جرى فيه تجاوز أكثر الآثار بروزا للأزمة في بعض المناطق والقطاعات، فإن ثمة حاجة إلى الإبقاء على زخم الانتعاش وتوسيعه،

وإذ تسلم أنه في الوقت الذي تتضمن فيه عملية العولمة فرصا جديدة، فإنها تطرح تحديات ومخاطر جديدة، للبلدان النامية وبالخصوص إلى أقلها نموا، في وقت تكثف فيه جهودها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوجه فيه سياساتها الوطنية نحو القضاء على الفقر عن طريق تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج شاملة، بما فيها تلك التي تتضمن منظورات طويلة الأجل،

وإذ تسلم أيضا أنه في حين جرى تخفيض معدل الفقر في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها في حين تتعرض بلدان أخرى إلى خطر التهميش وتستبعد فعلا من فوائد العولمة إلى جانب تزايد فوارق الدخول بين البلدان النامية وداخلها، مما يعيق جهود القضاء على الفقر،

وإذ تسلم كذلك بأن مجمل الآثار التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية والنزاعات والفقر المزمن والأمراض وخاصة الملاريا ووباء نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقلة التعليم السليم، تنال من الإمكانات الاقتصادية والجهود المبذولة للقضاء على الفقر في معظم البلدان المتأثرة به بشدة، وخاصة في أفريقيا،

وإذ تسلم أنه بالرغم من أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق التنمية الاجتماعية تقع على عاتق الدول، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في القضاء على الفقر وكفالة الحماية الاجتماعية الأساسية،

وإذ تعرب عن تقديرها للبلدان المتقدمة النمو التي وافقت على تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وحققت ذلك الهدف،

---

(١) A/54/316.

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز جهود المنظمات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كل في نطاق اختصاصه، فضلا عن تعزيز جهود المجتمع المدني بما فيها جهود المنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ التدابير والإجراءات الرامية للقضاء على الفقر، في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ مع التقدير مبادرة الديون التي قامت بها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبع، في اجتماعها المعقود في كولون، بألمانيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بإعطاء القضاء على الفقر الأولوية في البرامج والمشاورات المتعلقة بسياسات مؤسسات بريتون وودز، وما أدخلت من تعزيز على المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل التوصل إلى تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقا لديون هذه البلدان،

١ - تكرر تأكيد أن الغاية الرئيسية التي يرمي إليها عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هي بلوغ هدف القضاء على الفقر المدقع، وتخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي؛

٢ - تكرر أيضا تأكيد الدعوة إلى تعزيز الجهود المبذولة على جميع الصعد لتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذا كاملا وفعالا وجميع الاتفاقات والالتزامات التي اعتمدتها مؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة التي نظمت منذ عام ١٩٩٠ والتي تتصل بالقضاء على الفقر، وفي هذا السياق تدعو إلى القيام بعمل محدد يرمي إلى تحقيق نتائج ملموسة عن طريق نهج موجه نحو النواتج في بلوغ أهداف العقد في أقرب وقت ممكن؛

٣ - تؤكد من جديد أنه في إطار العمل الشامل للقضاء على الفقر، ينبغي إيلاء عناية خاصة إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر وللظروف وللسياسات الوطنية والدولية المؤدية إلى القضاء على الفقر بتعزيز، في جملة أمور، التكامل الاقتصادي والاجتماعي للسكان الذين يعيشون في فقر، مما يمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر فيهم، والنهوض بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، وإتاحة خدمات وإدارة عامة فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة؛

٤ - تشدد على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وتؤكد، في هذا الصدد، الدور الأساسي في القضاء على الفقر للنمو الاقتصادي القوي والمطرد الذي يساعد الفقراء، ويوسع نطاق الفرص الإنتاجية والعمالة بقدر كبير، ويحقق زيادات في الدخل ويعزز التوزيع العادل ويقلص من تدهور البيئة؛

٥ - تسلم بأهمية الأخذ بسياسات ملائمة للاستجابة لتحديات العولمة على الصعيد الوطني، ولا سيما باتباع سياسات وطنية سليمة وثابتة، بما فيها، ضمن جملة أمور، سياسات سليمة على الصعيدين الاقتصادي الكلي والاجتماعي، من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر؛

٦ - تدعو جميع الحكومات إلى الأخذ حسبما تراه مناسبا، بالتوصيات المقدمة من الأمين العام بشأن الإجراءات والمبادرات الممكنة المتعلقة بالقضاء على الفقر بحلول الألفية الجديدة[٢]، وذلك عند تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتخفيف حدة الفقر، واستكشاف سياساتها الأنسب لظروفها الوطنية كي تحقق الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه أقصى جدوى ممكنة؛

٧ - تؤكد من جديد وجوب معالجة أسباب الفقر في إطار استراتيجيات قطاعية، مثل الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، والأمن الغذائي، والسكان، والهجرة والصحة، والمأوى، وتنمية الموارد البشرية بما فيها التعليم، والمياه العذبة، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، وفي إطار الاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والضعيفة، بطريقة تزيد من فرص وخيارات الأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكينهم من بناء موجوداتهم وتقويتها بغية تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي؛

٨ - تحث على تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مساعدة لتيسير إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي، وتحسين وصولها إلى الأسواق، وتيسير تدفق الموارد المالية، وتنفيذ جميع المبادرات المتخذة فعلا بشأن التخفيف من عبء الديون على البلدان النامية تنفيذا كاملا وفعالا، وتشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير ملائمة إضافية تؤدي إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة ودائمة موجهة نحو التنمية لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين للبلدان النامية، حتى يتسنى لها جني فوائد عملية العولمة على قدم المساواة وتلافي آثارها السلبية بغية إدماجها بصفة كاملة في الاقتصاد العالمي؛

٩ - تدعو جميع البلدان إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية موجهة نحو النواتج، بما في ذلك وضع أهداف محددة زمنيا لتخفيف حدة الفقر، وتلاحظ في هذا الصدد، الجهود المبذولة لبلوغ هدف التخفيض بنسبة النصف، بحلول عام ٢٠١٥، في عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يحتاجون إلى اتخاذ إجراءات وطنية قوية وتقديم مساعدة دولية؛

١٠ - تؤكد من جديد أنه ينبغي لجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تنهض بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين بطريقة فعلية وواضحة في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر

---

(٢) A/54/316، الفرع خامسا.

على الصعيدين الوطني والدولي وتشجع استخدام تحليل نوع الجنس بصفته أداة لإدماج ومراعاة الفوارق بين الجنسين عند تخطيط تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١١ - تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز جهودها في تحقيق الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، والقيام في حدود ذلك الهدف بتخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

١٢ - تشدد على أهمية زيادة تحكم الفقراء في الموارد، بما فيها الأرض، والمهارات، والمعارف، ورأس المال، وإقامة الروابط الاجتماعية؛

١٣ - تشدد أيضا على دور الائتمانات الصغيرة بصفتها أداة هامة لمكافحة الفقر التي تولد العمالة الذاتية المنتجة وتُمكّن الأشخاص الذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على الأخذ بسياسات تدعم تطوير مؤسسات الائتمانات الصغيرة وقدراتها، وتدعو المجتمع الدولي، ولا سيما أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية الإقليمية المعنية بالقضاء على الفقر، إلى دعم واستكشاف إدماج نهج الائتمانات الصغيرة في برامجها وزيادة تطوير، حسب الاقتضاء، آليات التمويل الصغير الأخرى؛

١٤ - تدعو أيضا البلدان المتقدمة النمو، من خلال تحقيق تعاون مكثف وفعال مع البلدان النامية إلى تعزيز بناء القدرات وتيسير نقل التكنولوجيا والوصول إلى المعارف ذات الصلة، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط تفضيلية وتساهلية، كما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، بتحديد وتنفيذ الخطوات العملية لكفالة تحقيق تقدم في هذا الصدد، من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها للقضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

١٥ - تشدد على الدور الحيوي للتعليم والتدريب، في القطاعين النظامي وغير النظامي على السواء، وعلى التعليم الأساسي في تمكين أولئك الذين يعيشون في فقر، وتشير إلى أهمية المنتدى العالمي للتعليم المزمع عقده في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وتدعو منظومة الأمم المتحدة، وبالخصوص اليونسكو واليونيسيف، إلى اقتراح تدابير ترمي إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي، في مساعدة الدول الأعضاء على توفير تعليم فعال ومنصف للجميع؛

١٦ - ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بهدف إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنسيق، وفي هذا الصدد، تشجع تلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الشركاء في التنمية على مواصلة دعم جميع الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيتها بغية تحقيق أهداف العقد؛

١٧ - تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام مشترك لشركاء البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المعنية من أجل تخصيص ٢٠ في المائة في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، إلى البرامج الاجتماعية الأساسية، وترحب بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠[٣] التي تُشدد على أن تعزيز حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر أساسي للتنمية المستدامة والمنصفة وجزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

١٨ - ترحب بمبادرة كولون التي استهلت في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والتي وجهت فيها الدعوة إلى تمويل إضافي هام وتسلم بأهمية التقاسم العادل للعبء بين الدائنين وبالقرارات الأخيرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن المبادرة المعززة المعنية بالديون وبالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تتيح تخفيفا أعمق وأسرع وأوسع لعبء الديون يسهم في تخفيف حدة الفقر بشكل مستدام في تلك البلدان؛

١٩ - تسلم بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المدينة المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في الوفاء بديونها الخارجية والتزاماتها في مجال خدمة الديون وتلاحظ تفاقم الحالة في بعضها في إطار جملة أمور منها القيود الأشد المتعلقة بالسيولة والتي قد تتطلب معالجة الديون بما فيها، حسب الاقتضاء، تدابير تخفيض الديون من شأنها أن تساعدها في جهودها المبذولة من أجل مكافحة الفقر بصورة فعالة؛

٢٠ - تشجع على أن تواصل جميع المنتديات الحكومية الدولية المعنية دراسة سبل ووسائل إدراج أهداف واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر ضمن المناقشات الجارية بشأن مسائل التمويل والتنمية على الصعيد الدولي؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات والأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، يتضمن دراسة شاملة لأثر العولمة والترابط على القضاء على الفقر، وتوصيات بالإجراءات والتدابير الممكن اتخاذها للقضاء على الفقر ومقترحات من أجل التنسيق على نحو أفضل بين الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

- - - - -

(٣) انظر A/51/140، المرفق.